إشكالية المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي

حاج عبو شرفاوي جامعة البليدة -2-: الجزائر
الطاوس علي جامعة البليدة -2-: الجزائر

الملخص:

تعتبر المواطنة اللبنة الأولى في بناء شخصية الفرد وتأكيد ذاته وهويته الثقافية والسياسية، حيث توجد مسألة المواطنة منذ عدة عقود في صلب الاهتمامات الفكرية للعديد من الباحثين والأكاديميين العرب والجزائريين، ويعتبر مالك بن نبي واحد من المفكرين الذي ترك بصماته في الفكر الجزائري السياسي والثقافي، وقد أخذت المواطنه، منذ العصر الحديث، منحى جديدا تعكسه المنزلة التي أصبح يحتلها المواطن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة، فكانت منطلقاتها بعض التحولات الاقتصادية أو السياسية، والبعض الآخر منها ايديولوجية، التي تعبرعن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد في الحماية والذود عن الوطن، كما تعبر عن وعي الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر وصيانة المرافق العامة والحرص على المصلحة الوطنية ، لهذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية تناول المواطنة في الفكر الجزائري من خلال المستويين السياسي والثقافي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة– الفكر، الفكر السياسي، الفكر الثقافي.

The problem of citizenship in Algerian political and cultural thought

Abstract:

The citizenship is considered the first roll to develop the individual personality and to confirm his oneself and cultural and political identity. The citizenship exists since many years in intellectual worries of many researchers and academics, Arabians and Algerians. Malek Ben Nabi is one of the thinkers who left their stamps in the Algerian political and cultural think.

The citizenship took, since the new age, a new current reflected by the position of the citizen in new democratic societies; it started by some economical and political transformations, and other ideological, which express the norms of affiliation and the level of participating by individuals in protecting defending the country. It express also the conscience of the individual in help others, rights and obligations, keep the public places and the people's interests.

For that reason, this study aims at knowing how the citizenship is treated in the Algerian think through the political and cultural levels.

Key words: citizenship, think, political think, cultural think.

الاشكالية:

تشكل المواطنة الأساس الصلب للبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، فهي أداه تحصين اجتماعي ووطني للفرد داخل مجتمعه، من خلال ترسيخ مبادئ الحرية والمساواة والمشاركة والديمقراطية، والتضامن، هذه المبادئ وجدت في فكر العلماء والباحثين، ومن العسير الحديث عن جهابذة الفكر السياسي والثقافي المعاصر أمثال محمد

عابد الجابري، محمد عبده، ابنخلدون،عبد الله العروي...،دون الخوض في ذكر المفكر الجزائري مالك بن نبي، والذي بدأ التعبير عن فكره وتحليله من خلال رؤيته للعالم الاسلامي بأنه ليس كيانا معزولا عن بقية العالم وقادر على مواصلة تطوره بدون تأثير، فالمواطنة حسب رأيه مبنية على قيم ومبادئ الإنسان الحر تجاه وطنه ومجتمعه، التمسك بالدين والتراث الاسلامي، وهو ما دعا إليه حين أشار إلى ضرورة تصفية عاداتنا وتقاليدنا من كل الشوائب وهي تصفية تتم بفكر جديد يحطم الوضع الموروث عن فترة ركود مر بها المجتمع ويبحث عن وضع جديد هو وضع النهضة[1].

وبنظرة فاحصة إلى واقع المجتمع الجزائري نجده يواجه غزوا فكريا وثقافيا وأخلاقيا، حيث يستخدم أعداء الأمة الاسلامية والعربية كل الوسائل والطرق التي تهدف إلى اضطراب فكر الأفراد وانحلال أخلاقهم وانحراف سلوكهم والقضاء على هويتهم الوطنية، ويبرز دور المفكرين في كيفية الحفاظ على هذا الوطن من خلال التوعية وكيفية الحفاظ على الهوية والعادات الخاصة بكل مجتمع، ومحاربة التهديدات والتحديات الاجتماعية والسياسية، ولا تتم هذه العملية إلا من خلال ترسيخ قيم المواطنة المتمثلة في الديموقراطية، المشاركة السياسية، المساواة والعدل، الإنتماء والولاء ، التضامن.

إن المواطنة بهذه الصورة لن تظهر على هذا النحو إلا عندما تتوفر مقوماتها،متمثلة في تمتع جميع أطرافها بحقوقهم مقابل أداء الواجبات المطلوبة منهم، ومن ثم سيكون لدى المواطن إحساس وشعور داخلي بشرف الانتماء للوطن، وبناء عليه كان لدى بعض المفكرين النظرة الثاقبة لقراءة المستقبل وظروفه، والعمل على ترسيخ قيم المواطنة الكاملة لدى الأمة الاسلامية عامة والجزائرية خاصة، وفي خضم ما سبق فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في التساؤل التالي:ما هو مفهوم المواطنة؟ وما هي مضامين المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي؟

أولا: تحديد المفاهيم:

1- المواطنة: هي إلتزامات متبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية نتيجة انتمائه لمجتمع معين، وعليه في الوقت ذاته واجبات يتحتم عليه أداؤها[2].

وقد تم تعريف المواطنة على أنها شعور وجداني بالارتباط بالأرض وأفراد المجتمع المقيمين بتلك الأرض، وهذا الارتباط تترجمه مجموعة من القيم الاجتماعية، والتراث التاريخي المشترك، ومن ثم فإن المواطنة هي جذر الهوية الاجتماعية وعصب الكينونة الاجتماعية[3].

أما في علم الاجتماع المواطنة تعني مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي وسلطة سياسية"الدولة" من خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الثاني مهمة العملية[4].

2- الفكر: تباينت آراء اعماء في تعريف الفكر ما بين مضيق وموسع، فقال العطار"هو حركة النفس في المعقولات"، وقال الجويني هو انتقال النفس من المعاني انتقالا بالقصد"، قال الصنعاني" ويفسر بأنه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول وقد يفسر الفكر بأنه حركة النفس في المعقولات بانتقاله فيها انتقالا قصديا تدريجيا[5].

ليس هناك من خلاف بين تعريف الجويني، والعطار فكلاهما اشتمل على قيدين:

-حركة النفس وهو انتقال النفس والمقصود بالنفس ليس الخواطر بل العقل.

- في المعقولات وهي المعاني، قال الزركشي:" وذلك يكون بطلب علم أو ظن فيسمى نظرا وقد لا يكون لأكثر من حديث النفس فلا يسمى نظرا بل تخيلا وفكرا" [6]، وقال العطار:"كلمة المعقولات احترازا من حركة النفس في المحسوسات لأنها تسمى تخيلا.

3- الفكر السياسي: هو فلسفة ونظرية سياسية تقوم على دراسة موضوعات سياسية كالحرية، والعدالة، الديموقراطية، الحقوق، والقانون، ويشير غالبا إلى الرأي العام، ويمكن دراسته باعتباره أحد فروع العلوم السياسية.

4- الفكر الثقافي: هو فلسفة ونظرية ثقافية تقوم على دراسة موضوعات ثقافية كالثقافة، التربية، القيم، العادات والتقاليد، التي تشترك في بناء إعداد الفرد والمجتمع.

وقال بعض المعاصرين :"هو اعمال الإنسان لإمكاناته العقلية في المحصول الثقافي المتوفر بغية إيجاد بدائل أو حل مشكلات أو كشف العلاقات والنسب بين الأشياء[7].

ثانيا: أهمية المواطنة:

تعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وقانونية ساهمت في تطور المجتمع الإنساني بشكل كبير بجانب الرقي بالدولة إلى المساواة والعدل والإنصاف، وإلى الديموقراطية والشفافية، وإلى الشراكة وضمان الحقوق والواجبات، وعليه؛ فهي ذات أهمية لأنها:

-تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وتذهب إلى تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية ترابط المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، وتدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة والدفاع عنه، لأن تفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجحة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية والجنسية في أي مجتمع على قاعدة المساواة وعدم التمييز.

- تحفظ للمواطن حقوقه المختلفة وتوجب عليه واجبات تجاه دولته، بمعنى أنها تحفظ الدولة حقوقها تجاه المواطنين، وتؤدي إلى الرفع من الثقة لدى المواطن والدولة في تجاه أحدهما للآخر، بما يحقق لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع، ويؤدي إلى شراكة في تنمية المجتمع من خلال المواطن والدولة في نفس الوقت؛ ذلك أن "متانة النسيج الوطني تتطلب التسليم بمفهوم المواطنة، مفهوم تتحقق فيه المساواة بين البشر، وينال فيه الفرد موقعه الاجتماعي وويفته عن طريق كفاءته وقدرته ونزاهته...لا يمكن أن تتحقق المواطنة بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته في وطنه، فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته[8]".

– تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وخدمات المؤسسات، وأمام الوظيفة العمومية والمناصب في الدولة، وأمام المشاركة في المسؤوليات على قدم ومساواة، وأمام توزيع الثروات العامة، وكذلك أمام الواجبات من دفع الضرائب والخدمة العسكرية والمحافظة على الوطن والدفاع عنه، فالمواطنة هي جزء أساسي من النسق القيمي للمجتمع، فهي:" ليست مجرد قيمة، وإنما هي ممارسة حية يمارسها المواطن على أرض الواقع عمليا في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فكل مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، ولكل مواطن الحق في إدارة الدولة وهذه المواطنة ليست عشوائية ولكنها تتم وفق الدستور[9].

تعترف المواطنة بالتنوع والتعدد العرقي واللغوي والايديولوجي والسياسي والثقافي والطائفي والاقتصادي والاجتماعي وترتفع عنه في العلاقة بين المواطن والدولة، وتعمل على صون هذا التنوع والتعدد واحترامه.

ثالثا: أبعاد المواطنة: هناك أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة، وهي كالتالي:[10]

1– البعد المدني: للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديموقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.

2– البعد السياسي للمواطنة: الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.

وتجد المواطنة السياسية تعبيرها من خلال مضمونها القانوني ومرجعيتها القطعية إلى الجنسية. ويترتب عليها أن للموطنين الحق، شخصيا أو بواسطة من ينوب عنهم، في سن القوانين والحصول سواسية على الوظائف العمومية. وتضمن عدم مضايقتهم بسبب آرائهم، حتى الدينية، ما دامت لا تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون. كما تضمن لهم أيضا حرية التحدث والكتابة وطباعة الآراء ونشرها.

3–البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة: الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.

4– البعد الثقافي للمواطنة: الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع.

خامسا: قيم المواطنة: ان قيم المواطنة هي مجموعة القيم التي تعكس الشعور بالهوية الوطنية وتساهم في إعداد الفرد تجاه المشاركة السياسية داخل المجتمع والمرتبطة بالمواطنة الصالحة وشعور الفرد بالولاء لوطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجل الوطن واقباله طواعية على المشاركة في أنشطة واجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. ومن أبرز قيم المواطنة ما يلي:

1- الديموقراطية: تعد المواطنة مفتاح لفهم الديموقراطية لذلك يقول ابن نبي "ينبغي علينا في الواقع أن نعيد الكرة في تحديد الديموقراطية، ونحددها دون ربطها مسبقا بأي موضوع آخر، فننظر إليها على أعم وجوهها"، وبناء على ذلك، فالديموقراطية لا يمكن اختصارها في عبارة(سلطة/الشعب/الإنسان)، وإنما ينظر إلى جوهرها الذي يتحدد من خلال ثلاثة وجوه، هي: [11]

- الديموقراطية كشعور نحو (الأنا).
- الديموقراطية كشعور نحو (الآخرين).
- الديموقراطية كمجموعة من الشروط الاجتماعية والسياسية اللازمة لتكوين وتنمية هذا الشعور في الفرد.

فهذه الوجوه الثلاثة تتضمن بالفعل مقتضيات الديموقراطية(الذاتية)و(الموضوعية)، أي كل الاستعدادات النفسية التي يقوم عليها الشعور الديموقراطي، والعدة التي يستند عليها النظام الديموقراطي في المجتمع...فلا يمكن أن تتحقق الديموقراطية كواقع سياسي إن لم تكن شروطها متوفرة في بناء الشخصية وفي العادات والتقاليد القائمة في البلد. يضع ابن نبي يده على موطن الخلل في المحاولات التي عرفها العالم العربي والإسلامي لبناء الديموقراطية، إذ هو خلل(معرفي) يكمن أساسا في التحديد الأولي لمفهوم الديموقراطية.

فالديموقراطية- كما يراها مالك بن نبي- تنطلق من الذات شعورا، كما تتفاعل مع الآخرين شعورا أيضا، ولا يكتفي فيها بذلك حتى نلحق ذلك الشعور بضمانات اجتماعية وسياسية تعززه وتنميه في ذات الفرد. ولكي تتحول الديموقراطية إلى واقع سياسي، يجب أن تتوفر شروط(ذاتية) وأخرى(موضوعية)، فالديموقراطية شعور قبل أن تكون ممارسة، بل لا يمكن أن تكون هناك ممارسة ديموقراطية- كواقع سياسي- إن لم تسبق بشعور ديموقراطي يتحرك في كيان الفرد ويمازج أفكاره، وهذا الشعور بالديموقراطية مقيد بشروط معينة لا يتحقق بدونها، وهذه الشروط ليست من وضع الطبيعة ولا من مقتضيات النظام الطبيعي، على خلاف ما كانت تتصوره الفلسفة الرومانتيكية في عهد جان جاك روسو، بل هي خلاصة ثقافة معينة وتتويج لحركة الإنسانيات وتقدير جديد لقيمة الإنسان، تقديره لنفسه وتقديره للآخرين.

يرى مالك بن نبي أن الديموقراطية تبقى مجرد شعارات تلوكها الألسنة ما لم نتوجه إلى الجوهر، وجوهر البناء الديموقراطي هو الإنسان الحر" الإنسان الجديد الذي تتمثل فيه قيم الديموقراطية والتزاماتها، هو الحد الإيجابي بين نافيتين تنفي كل واحدة منهما هذه القيم وتلك الالتزامات: نافية العبودية ونافية الاستبعاد"[12].

ومن هنا يتضح لنا سر فشل التجارب الديمقراطية في الوطن العربي، على الرغم من الكم الهائل من الشعارات والدعاوي، بل والالتزامات الشكلية بآليات الديموقراطية، كالانتخابات والمؤسسات والدساتير...فالمسألة أساسا متعلقة بغياب أساس البناء الديموقراطي، الذي هو الإنسان، وليس أي إنسان، وإنما الإنسان الحر.

2- المساواة والعدل: تعد المساواة من القيم الأساسية للمواطنة، وهي من المرتكزات الجوهرية للمواطنة، حيث تتيح للأفراد التمتع بحقوقهم والقيام بواجباتهم، أي يجب أن يتمتع أفراد المجتمع الواحد بحقوق وواجبات متساوية من حيث الجنسية، فرص التعليم، التوظيف، المعاملة المتساوية أمام القانون، المساواة في الدخل والأجور على أساس المؤهلات والخبرات، وقيمة العدل مرتبطة بقيمة المساواة وهي تسبقها، فلا يمكن تحقيق المساواة إلا من خلال تحقيق العدل بين الأفراد، فمن خلال المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين يسود المجتمع قيمة العدل ليتساوون جميعا أمام القانون[13].

والوطن الذي تتعدد أصول مواطنيه العرقية، وعقائدهم الدينية، وانتماءاتهم الثقافية والسياسية، لا يمكن ضمان وحدته واستقراره إلا على أساس مبدأ المواطنة الذي يرتكز على منظومة قانونية وسياسية واجتماعية وأخلاقية متكاملة، والمساواة كمقوم رئيسي للمواطنة، تعني أنه لا مجال للتمييز بين المواطنين على الجنس، أو اللون، أو الأصل العرقي، أو المعتقد الديني أو القناعات الفكرية، أو الانتماء والنشاط السياسي والنقابي والجمعوي[14].

واختلاف الفئات وصفاتها وانتماءاتها لا يجعل أيا منها أكثر حظا من غيرها في الحصول على المكاسب والامتيازات، كما لا يكون سببا في انتقاص الحقوق، أو مبررا للإقصاء والتهميش، وحسن تدبير الاختلاف والتعدد لا يتم إلا في إطار المواطنة التي تضمن حقوق الجميع، وتتيح لكل المواطنين والمواطنات القيام بواجباتهم وتحمل المسؤوليات في وطنهم على أسس متكافئة، وارساء مبدأ المواطنة في منظومة الروابط والعلاقات التي تجمع بين أبناء الوطن الواحد وبينهم وبين مؤسسات الدولة، لا يمكن أن يقوم على إلغاء الصفات والانتماءات والمعتقدات وغيرها من خصوصيات بعض الفئات، وإنما يقوم على احترامها، وإتاحة أمامها فرص المشاركة في إغناء الوطن وتنمية رصيده الثقافي والحضاري.

3-الانتماء والولاء: تعتبر قضية الانتماء من المسائل المحورية في واقعنا الاجتماعي فهي تتضمن العلاقة بين الفرد والمجتمع، هذه العلاقة شكلت موضوعا أساسيا في العلوم الاجتماعية والانسانية كعلم النفس والتربية وعلم الاجتماع...فالانتماء هو:" النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى[15].

ورد في معجم العلوم الاجتماعية أن الانتماء هو ارتباط الفرد بجماعته؛ حيث يرغب الفرد في الانتماء إلى جماعة قوية يتقمص شخصيتها ويوحد نفسه بها مثل الأسرة أو النادي أو الشركة [(16)].وعليه فالانتماء هو شعور بالترابط والتكامل مع المحيط بمختلف عناصره وهو أساس الاستقرار، وهذا ما أقره مالك بن نبي عند رحيله من الجزائر إلى

فرنسا فيقول:" وكلما ابتعدت الشواطئ الجزائرية عن أعيننا فقدنا شيئا من ذلك الاطمئنان وتلك الثقة، ولكن حماستنا للسفر ورغبتنا فيه كانتا أقوى من تلك الطوارئ"[17].

كما تعد قيم الانتماء والولاء بصفة عامة، وموضوع الانتماء والولاء للوطن بصفة خاصة من الموضوعات الهامة التي شغلت وما زالت تشغل علماء الاجتماع والسياسة، ومرجع هذا الاهتمام يعود إلى اتجاه العالم نحو الديمقراطية والغزو الثقافي والاستقطاب الفكري والسياسي بين الدول، وبروز العولمة ومحاولتها في السيطرة والهيمنة على المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية[18].

وتمثل قيمة الانتماء السلوك والعمل الجاد من أجل صالح الوطن، والتفاعل مع جميع أفراد المجتمع على اختلاف اعتقاداتهم وتطلعاتهم، وهو سلوك يرمي إلى معنى واحد من حيث العطاء والارتقاء والخدمة الخالصة للوطن والشعب.

يرى الاجتماعيون والسياسيون بأن المجتمع القوي في تضامنه هو مجتمع غني بالانتماء، لذلك فإن تآكل المعاني المشتركة والمعتقدات العامة يؤدي إلى بروز الفردانية والمادية المفرطة الذي يعتبر علامة لتقلص الانتماء الفعلي، حيث يؤدي الشعور بالانتماء دورا هاما في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم أو مجتمعهم الذي يعيشون فيه، ويقابله الشعور بالاغتراب والعزلة والوحدة" فالفرد المنفي أو المهاجر الذي ترفضه الجماعة سيحول مرضه إلى مرض فسيولوجي فيقضى ليلقى الموت، وعلى هذا الأساس تذوب الحتميات التي تؤسس الفرد والاجتماع في نفس رمزية قطيعة الرابط والهوية[19].

في خضم ما سبق نرى بأن الشعور بالانتماء الوطني كقيمة في الوقت الذي هو حاجة نفسية طبيعية يحتاج إلى تدريب اجتماعي لتعزيز هذا الانتماء، وفي احدى الدراسات حول دور المدرسة في تنمية قيم الانتماء الوطني أن أحد معاني الانتماء الوطني يعني ذلك" الشعور والرابط القوي الذي يربط بين الفرد ووطنه، ويتجسد من خلال الاعتزاز بالهوية الوطنية واحترام رموزها، والالتزام بالنظم والقوانين السائدة، والعمل على المحافظة على الوطن وحماية ممتلكاته مع التمسك بقيمه وعاداته، والمشاركة بكل فخر في الاحتفالات الدينية والوطنية التي يزخر بها الوطن والمشاركة في الأعمال التطوعية التي تخدم البلاد، والتضحية بالنفس والنفيس دفاعا عن الوطن[20].

4- المشاركة السياسية:يعرف الزيات المشاركة السياسية على أنها:" عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد، ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية. وتمثل قيمة المشاركة التطبيق العملي بالولاء والانتماء، حيث لا بد من المشاركة الحقيقية لأفراد المجتمع في صنع القرار في المجتمعات الديمقراطية من خلال الانتخابات أو المشاركة في الفعاليات الوطنية والسياسية ليتحمل أفراد المجتمع المسؤولية بجانب الدولة في مواجهة الأزمات والتحديات التي تواجه المجتمع والدولة في مختلف المجالات، وهذا يتطلب من أفراد المجتمع أن يكون

لديهم الاستعداد الحقيقي للمشاركة في الانتماء للوطن، والمشاركة في الحياة العامة والتفاعل في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحيث تكون متاحة أمام الجميع دون التمييز في الحقوق والواجبات[21].

ويشير "العزام والهزايمة" إلى أن قيمة المشاركة ترتبط بالثقافة السياسية للأفراد، وأن الثقافة السياسية أحد المحددات الهامة في تحفيز ودفع الأفراد للمشاركة السياسية، فكلما زادت الثقافة السياسية كان مستوى المشاركة أكثر، وقد حدد(العبدلي، الكلابي، العواملة، الشنيكات) مضمون الثقافة المؤثرة في المشاركة السياسية في ثنائيات متعارضة على النحو التالي: [22]

–الحرية والاكراه: فالثقافة السياسية الديموقراطية المبنية على الاقناع وحرية الاختيار، تؤدي إلى المشاركة السياسية المؤثرة في الأحداث، وأن لهذه المشاركة قيمة في المجتمع. أما الثقافة السياسية المبنية على الخوف والرهبة وطاعة السلطة العمياء فتؤدي إلى المشاركة بدفع الإكراه ولا يكون لها قيمة في المجتمع.

– الشك والثقة: إن عنصر" الشك والثقة هو أحد العناصر الثقافية السياسية، ويؤثر على قيمة المشاركة من حيث أنه كلما زادت الثقة بالسلطة زادت إمكانية التعاون والمشاركة والعكس صحيح، ولا بد من وجود توازن مقبول بين الشك والثقة حتى تستمر عملية المشاركة السياسية.

– المساواة والتدرج: إن الثقافة السياسية التي تؤكد على المساواة بين الأفراد في المجتمع تؤثر بشكل إيجابي على مستوى مشاركتهم السياسية، أما الثقافة التي تركز على التفرقة بينهم على أساس الدين والجنس والعرق فقد تؤثر سلبا على مستوى المشاركة السياسية.

– الولاء المحلي والولاء القومي: يعد الولاء من أهم مؤشرات وحدة وتماسك المجتمع السياسي، فإن المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية حديثة يتجه فيها الأفراد بولائهم نحو الدولة والمصلحة العامة، أما المجتمعات التي تسودها ثقافة سياسية تقليدية فيتجه ولاء أفرادها نحو القبيلة أو الأسرة أو الجماعة المحلية ومن ثم يترتب على ذلك غياب الشعور بالمسؤولية العامة نحو المشاركة السياسية؛ إذ ترتبط المصلحة الوطنية العامة بالولاء للوطن وليس للقبيلة أو أي مكونات تقليدية أخرى.

5– التضامن:

يعتبر التضامن كقيمة محفزة لثقافة المواطنة عن توافق أفراد المجتمع وعن الاحساس بالواجب الأخلاقي والاجتماعي، الذي تقتضيه قيم المجتمع، تجاه الآخرين، إنه مهم من منطلق أن الأفراد ليسوا مجرد أفراد متساكنين بل أفراد مرتبطون بالرغبة في إنجاز مشروع معين يعزز من حقوقهم الجماعية ويترجم رغبتهم في العيش المشترك، وتعتبر هذه القيمة متجذرة في صميم الضمير الجمعي الجزائري باعتباره مجتمع عربي، وهي بمثابة قيم قبلية تترجم خصوصية الهوية العربية وتعكس أبعادا أساسية منها، لأن المواطنة من حيث هي حقوق وواجبات عندما لا تتمظهر في الفضاء الاجتماعي الذي ينتمي إليه الأفراد تبقى فكرة مجردة ومثل أعلى يتوق الإنسان إلى تجسيد قيمه في الواقع الاجتماعي والسياسي [(23)].ومالك بن نبي يثمن الفكرة فيقول:" كانت آفلو بالنسبة لي مدرسة، تعلمت فيها

أن أدرك فضائل الشعب الجزائري، فقد كانت فضائله بالتأكيد في سائر أنحاء الجزائر قبل أن يفسد منها الاستعمار، كنت أجد نفسي كأنني في متحف حفظت فيه تلك الفضائل التي ضاعت في ناحية أخرى بسبب الاتصال المهين بالحدث الاستعماري[24].

غير أن هذا التماسك الظاهري للهوية العربية يواجه الآن تحديات حقيقية ناجمة عن الصراع الحضاري المميز لهذه المرحلة، مرحلة ما بعد الحداثة المتميزة بالتفتت والاختلاف والتنوع المعرفي وبنوع من العدمية الثقافية والدينية والسياسية، وعن عوامل سياسية تأتي في مقدمتها مسألة المواطنة وما يترتب عليها من حقوق وواجبات.

تعتبر المواطنة دعامة إضافية للهوية وامتداد لها. ولا يمكن لحق من حقوق المواطنة أن يحل محل حق من حقوق الهوية. فلا يمكن مثلا لحق حرية التعبير، باعتباره حقا من حقوق المواطنة، أن يشرع لانتهاك الرموز والشعائر الدينية، فالمواطنة مسألة شخصية بالدرجة الأولى ووضعية مرتبطة بالفرد في حياته الملموسة بينما هي جوهر الذاكرة الجماعية، وإطارا عاما ومشتركا بين كل أعضاء المجتمع أو بين كل أعضاء الأمة.

هذا التفاعل السلبي بين المميزات القبلية للهوية، القيم الاجتماعية والدينية والثقافية، والحقوق البعدية للمواطنة، مدنية وسياسية واقتصادية وثقافية، بعث تحديات واقعية تعرضت لها المجتمعات العربية منذ عصر الاستعمار وأصبحت واقعا ملموسا في هذه الحقبة من عصر العولمة، وهي تحديات مصدرها عوامل المقاومة الذاتية المحاربة للهوية العربية والراغبة في تفكيكها أو الهيمنة عليها أو تفتيتها ضمن هويات أخرى قد تكون دخيلة أو مجاورة لها من وجهة النظر الثقافية والتاريخية مثلما هو حال هوية الأقليات التي تعيش داخل المجتمعات العربية[25].

سادسا: المواطنة في الفكر الجزائري السياسي والثقافي:

ان ممارسة الحقوق المرتبطة بالمواطنة التحتية غائبة كليا أو جزئيا من الحياة السياسية للمواطنين العرب عامة والجزائر خاصة، لأن المواطنة الوحيدة المعترف بها عمليا ورسميا في معظم الدول العربية ومن بينها الجزائر هي "المواطنة الفوقية" الأكثر سلبية لكونها مؤسسة من طرف قادة هذه الدول وتكاد تقتصر عليهم وعلى من يرعى مصالحهم" ففي الواقع" الانسان العربي نتيجة غياب المواطنة والديمقراطية يعاني حالة اغتراب وعجز في علاقاته بالمؤسسات والمجتمع والنظام العام بعد أن تحولت هذه كلها إلى قوة مادية ومعنوية تستعمله وتعمل ضده بدلا من أن تستعمل لصالحه ومن أجل تحسين أوضاعه، وتبعا لما أصاب الفرد، أصبح المجتمع نفسه عاجزا عن تسيير أموره فاقدا الفعالية في مقابل سلطة تستأثر بكل أشكال الفعل"[26].

إذ تغدو المواطنة أكثر ثراء عندما ترتكز على فرد يتمتع بحقوق المواطنة المدنية المتعلقة بالحريات الأساسية(حرية التعبير، المساواة أمام العدالة، حق الملكية)، والمواطنة السياسية المؤسسة على مبدأ المشاركة السياسية(حق التصويت، حق الترشح، حق التعيين في بعض الوظائف العامة، حق الحماية في الخارج)، والمواطنة الثقافية والاجتماعية(الحق في الصحة، حق الحماية من البطالة، حق التعليم، الحقوق النقابية)، وعندما ترعاها دولة تعترف

بهوية المواطن وحق في الاختلاف، لأن الاختلاف في الرأي والنظر والبحث والمسألة والجواب طبيعة هذه الحقوق متاحة لكل المواطنين في الدول العربية، لأن الإنسان العربي عامة والجزائري خاصة لم ينتقل كليا من منزلة الرعية إلى منزلة المواطن، ولأن فكرة المواطنة باعتبارها سلسلة من العلاقات التعاقدية بين الفرد والدولة ما زالت في معظم الدول العربية من قبيل ما ينبغي أن يكون وليس ما يجب أن يكون أو ما هو كائن بالفعل. الفكرة موجودة نظريا(في الدساتير – التشريعات) إلا أنها لا تتمظهر وتتجسد في مجال الممارسة السياسية للمواطنين الجزائريين.

بالرجوع إلى التحليلات النسقية ومقارنة للقوانين والشرائع والممارسات المنظمة للمواطنة في الدول العربية ومن بينها الجزائر فسنجد أن التفاوت في التعامل مع مسألة المواطنة يعود في جزء كبير منه إلى بطئ الاصلاحات الديموقراطية– خصوصا في عصر العولمة الذي تزايدت فيه الضغوط على هذه الدول وأصبحت فيه المصلحة الاقتصادية أكثر أولوية من المواقف السياسية وموجهة لها– وغياب الأداور الفعالة لقوى المعارضة السياسية الوطنية لمنظمات المجتمع المدني الجزائرية حديثة العهد في أغلبها بقضايا التنمية والإصلاح السياسي.فلكي تكون هناك مواطنة لا بد من تكريس المساواة بين المواطنين بغض النظر عن المقولات السوسيولوجية الملموسة المرتبطة بوجودهم كأفراد عمالا كانوا أو أصحاب معامل أميين أو أصحاب شهادات. ذلك أن المواطنة ضرورية لضمان تماسك النظام السياسي الديموقراطي، ووظيفتها تجاوز اللامساواة الفعلية من خلال التأكيد على وجود تعويضي لمساواة قانونية فعلية[27].

وبالرجوع الى فكر مالك بن نبي نراه يقارن بين النموذج الإسلامي والنموذج الغربي، هادفا إلى خطورة الاستنساخ الآلي للتجارب الجاهزة، لأن قيم المواطنة الاسلامية تختلف عن قيم المواطنة الغربية" وهكذا يظهر بوضوح، الخطأ الذي نقع فيه عندا نستعير من بلاد معينة دستورا ديموقراطيا جاهزا، لأننا في مثل هذه الحالة لا ننقل مع النصوص الدستورية المستعارة كل الأسس النفسية، والتجربة التاريخية التي أملت هذه النصوص في بلاد مولدها، كأنما نقوم بمشروع ديموقراطي على غير أساس في صميم الواقع"[(28)].

وقد تعرض إلى التحدي الكبير الذى يواجه العرب والمسلمين منذ أن هاجمتهم جحافل الاستعمار وكرست التخلف، فانطلق مالك بن نبي من الفكرة الدينية كإيديولوجيا كاملة متكاملة لصياغة مشروع إنساني حضاري، ومن ثم فإنه يجد فيها معينا وموردا ومصدرا خصبا لبناء منظوماته في تناسق وتكامل وتعاون، لبناء ممارساته العلمية وخبراته التعليمية، لبناء وسائله ومنطلقاته الثقافية والسياسية، التي تحتك بالواقع الاجتماعي، ليكون أكثر تقدما واستيعابا للتجارب الإنسانية، فالفكرة الدينية هي النظرية المتكاملة التي يتحدد ضمنها أهداف المجتمع وقيمه ومثله العليا وتطلعاته المستقبلية، والمورد البشري هو القوى التي ستقود وتمارس جميع الأعمال والأدوار، والعمليات الاجتماعية في المجتمع.

فالممارسة الفعلية للمواطنة في فكر مالك بن نبي نابعة من فكره التربوي، وكذا تقلده عدة مناصب، ودرس في الكثير من المدارس وزار العديد من المدن وعاش في عدة دول، فقد كانت تجربة أنضجته في الكثير من المناحي

قدم من خلالها خلاصة جهد ورؤى، وقد تصور التربية في الكثير من كتاباته كأبعاد اجتماعية وأخلاقية يقوم عليها سلوك المواطنة وينهض بها المجتمع، فلما يتكلم عن قيم الديموقراطية ينطلق من المقارنة بين الديموقراطية الغربية والاسلامية، فيرى أن الديموقراطية الغربية بشقيها لم تستطع أن تجمع بين الجانبين الاجتماعي والسياسي في تجربتها، فهي إن أعطت الإنسان حقوقه السياسية لم تضمن له بالقدر ذاته حقوقه الاجتماعية والثقافية، وإن أعطته حقوقه الاجتماعية والثقافية أهدرت حقوقه السياسية، يقول بن نبي:" ولكننا عندما نعتبر هذه النماذج- عدا النموذج الإسلامي- نجد أنها تستهدف في أساسها منح الإنسان بعض الحقوق السياسية التي يتمتع بها (المواطن) في البلاد الغربية، وإما الضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها(الرفيق) في البلاد الشرقية"[29].

وكأن مالك بن نبي هنا يشير إلى أن الديموقراطية الغربية نظرت إلى الإنسان نرة مادية، اختزلته مرة في البعد السياسي واختزلته أخرى في البعد الثقافي والاجتماعي، وهي نظرة ضيقة لا تفي بحاجات الإنسان وتطلعاته ومركزه كمواطن بين الموجودات.

أما الإسلام فهو يغرس في الإنسان قيمة أعلى وأرقى وأوفى. بمكانته ورسالته في الوجود، إنها قيمة التكريم الإنساني الذي يناله الإنسان بوصف الإنسانية لا غير، يقول بن نبي:" أما الإسلام فإنه يمنح الإنسان قيمة تفوق كل قيمة سياسية أو اجتماعية، لأنها القيمة التي يمنحها الله له في القرآن الكريم، فهذا التكريم يكون أكثر من الحقوق أو الضمانات، الشرط الأساسي للتغيير اللازم في نفس الفرد، طبقا للشعور الديموقراطي سواء بالنسبة للأنا أو بالنسبة للآخرين[30] ، ويستدل بقوله تعالى« وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ »[31]،وعليه فالفرق ليس في المفردات ولكن في معناها في واقع الأشياء بالنسبة إلى شعور الإنسان نحو نفسه ونحو الآخرين...فالإنسان الذي يحمل بين جانبيه الشعور بتكريم الله له، يشعر بوزن هذا التكريم في تقديره لنفسه وفي تقديره للآخرين، لأن الدوافع والنزاعات السلبية المنافية للشعور الديموقراطي تبددت في نفسه.

ويعطينا مالك بن نبي، كيف أن الإسلام لم يكتف بهذا التوجيه العام الذي يقرر فيه كرامة الإنسان، أيا كان هذا الإنسان، وإنما وضع له حدين يحفظانه من السقوط في الصفتين المنافيتين للشعور الديموقراطي، أعني صفتي(العبودية)و(الاستعباد).

هذا الشعور الذي يغرسه الاسلام في كيان الفرد، وهو بمثابة(الشرط الذاتي) للديموقراطية، فماذا عن الشروط الموضوعية، تلك الخارجة عن ذات الفرد، والمتمثلة في الضمانات السياسية والثقافية والاجتماعية؟لأننا سبق وأن رأينا ، بأن الديموقراطية-كما يحددها بن نبي- عبارة عن شعور نحو(الأنا)، ونحو(الآخر)، ينتفي به رذيلتا(العبودية)و(الاستعباد)، مضافا إليه-إلى ذلك الشعور- الضمانات السياسية والثقافية والاجتماعية ،كي تتحول الديموقراطية من دائرة الشعور إلى واقع ملموس، فهل يكفل الإسلام تلك الضمانات، كما كفل ذلك الشعور؟

يؤكد ابن مالك أن هذه الضمانات(الشروط الموضوعية) لا ينبغي أن نبحث عنها في واقع المسلمين اليوم، وإنما علينا أن نستقيها من مرحلة النبوة، أي مرحلة(التخلق الديمقراطي) [32].

وتظهر قيم المواطنة الثقافية الموجودة في المجتمع الجزائري من خلال مراقبة مالك بن نبي الوضع الجزائري وبالتحديد بمدينة تبسة حين أنشئ أو نادي يتحلق رواده على (الشيخ العربي التبسي)للاغتراف من معين العلم، فكان يرى أن الحانات فقدت روادها ومتعاطيها...وظهرت روحا جديدة تسري في عروق المواطنين بعد أن شرعوا في بناء مسجد غير خاضع لرقابة الإدارة" لقد بدأت الروح الاجتماعية تتجلى في تبسة، وها هو المجتمع الجزائري الجديد قد ولد، فالمجتمع ليس كلمة تقال بل هو حقيقة ذات خصائص محددة، بها يكون المجتمع أو لا يكون...أما الذين أطلقهم الاستعمار في السوق الجزائرية والذين احتكروا بفضله وسائل التعبير قد شوّهو الأفكار الأكثر بداهة وبساطة، فانتقلت البلاد من قيادة(المقدم) الحاكم في الزاوية، والقبيلة الخاضعة لسلطة الحاكم عبر(القائد) إلى جمهور من الناخبين لا اتجاه لهم ولا لون، يقودهم الزعيم، وإلى (عمال منظمين) [33].

يظهر سلوك المواطنة أيضا في فكر مالك بن نبي من خلال احدى ابداعاته وهي: نظرية العوالم الثلاث(عالم الأشخاص– عالم الأفكار– عالم الأشياء).

– يقصد بعالم الأفكار: هو ما يشغل عقل الإنسان من المعتقدات والمسلمات والتصورات والمبادئ والقيم وتشمل أيضا المشاعر والأحاسيس.

–أما عالم الأشخاص: فيقصد به مجموعة الأفراد كمواطنين والعلاقات والقوانين التي تنظم حياة الأشخاص.

– أما عالم الأشياء: فهو كل ما ينتجه هذا الإنسان من الإنجازات والنجاحات والخدمات المحسوسة والملموسة.

هذه العوالم الثلاثة موجودة عند كل إنسان، ولكي تنهض الأمم لا بد أن يتغير عالم أفكار أفرادها، ففي عالم الأفكار ينظم الفرد خريطته المعرفية والإدراكية ويشكل رؤية شمولية في عالم أفكاره الداخلي، ثم ينظم علاقاته بالأشخاص الذين يملكون تشاركا معه في الرؤية الشمولية وذلك لتكوين شبكة علاقات يجتمع فيها رجال النهضة بعلاقات قوية ...ثم في النهاية عليه أن يكون منتجا في عالم الأشياء[(34)].

خاتمة:

تمثلت مشكلة الدراسة في بحث مفهوم المواطنة في الفكر العربي المعاصر الجزائري وما ينطوي عليه هذا المفهوم من دلالات وأبعاد سياسية وثقافية أمكن إجمالها في المساواة وتكافؤ الفرص والمشاركة العامة والولاء للوطن والديمقراطية، ولترسيخ هذه القيم ينطلق مالك بن نبي من الدين الاسلامي، ويعتبر مرحلة النبوة نموذج لكل قيم المواطنة بناء على الآثار والنتائج المترتبة في تلك الفترة.

المراجع:

[1] مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، الملكية للإعلام والنشر والتوزيع، الحراش، ص 71.

[2] ميشل مان، موسوعة العلوم الاجتماعية، تعريب عادل الهواري، سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، 1984، ص110.

[3].مصطفى محمد قاسم زيدان، اسهام مراكز الشباب في تدعيم قيم المواطنة لدى الشباب، دراسة وصفية مقارنة بين الشباب والقائمين على خدمات وبرامج مراكز الشباب، بحث منشور، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد 28، جزء 04، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، بتصرف، 2010، ص10.

[4]. ص فاروق مداس، قاموس مصطلحات علم الاجتماع، دار مدين، الجزائر، 2003، ص 295..

[5].علاء الدين الأمين الزّاكي، الاصلاح وأثره على الفكر الإسلامي المعاصر، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 12، 2008، ص 116.

[6].نفس المرجع، ص 117 .

[7].نفس المرجع، ص 118.

[8].مجدي خليل، حقوق الإنسان وحقوق المواطنة ، موقع من شبكة الانترنت، الاثنين 09 أكتوبر 2017، الساعة 18:14، a wwwahl-alquran.com/ Arabic/ show_article.php main_id3555

[9]. قصير مهدي، مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية، بين التصور والممارسة، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، علم الاجتماع السياسي، جامعة وهران-2-(محمد بن أحمد)، 2015-2016، غير منشورة، ص52.

[10].براسنان، اشكالية المواطنة، الرعية في التراث السياسي الاسلامي،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017، ص ص 28-29.

[11].عبد الوهاب بوخلخال، قراءة في فكر مالك بن نبي، كتاب الأمة،سلسلة دورية عن ادارة البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 152، قطر، ص59.

[12].نفس المرجع، ص 63.

[13].علي عيسى محمد زمزم، مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكي من وجهة نظر طلبة الجامعات في دولة الإمارات العربية، مكتبة الشارقة، 2015، ص 48.

[14].أبو بكر على محمد أمين، العدالة مفهومها ومنطلقاتها، دار الزمان، ديمشق، 2010، ص53.

[15]-فوزي ميهوبي، سعد الدين بوطبال، اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 14مارس 2014، ص 74.

[16].نفس المرجع، ص 74.

[17].محمد العيدة، مالك بن نبي مفكر اجتماعي ورائد إصلاحي ،دار القلم،دمشق، ط1، ص 113.

[18]. على عيسى محمد زمزم،مرجع سبق ذكره، ص 49.

[19].طواهري ميلود، علم الاجتماع المعاصر، دار الروافد الثقافية، بيروت، ص 490.

[20].قصير مهدي ،مرجع سبق ذكره، ص 118.

[21].علي عيسى زمزم، مرجع سبق ذكره،ص 53.

[22].نفس المرجع، ص ص 45- 55.

[23].سيدي محمد ولد يب، الدولة وإشكالية المواطنة، قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة، ط 1، 2011، ص ص 62-65.

[24]. محمد العيدة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[25].سيدي محمد ولد يب، المرجع السابق، ص 67.

[26]. قصير مهدي،مرجع سبق ذكره، ص 95.

[27].سيدي محمد ولد يب ، المرجع السابق، ص 52.

[28].عبد الوهاب بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[29].نفس المرجع، ص 77.

[30].نفس المرجع، ص 78.

[31].سورة الإسراء، الآية 70.

[32].عبد الوهاب بوخلخال، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

[33].محمد العبدة، مرجع سبق ذكره، ص 169.

[34].علي بن محسن الشويش، أثر التفكير في البناء الثقافي، رسالة ماجستير في الثقافة الإسلامية، منشورة، دار المفردات للنشر والتوزيع،الرياض، ط 1، 2012، ص ص 96- 97.